جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

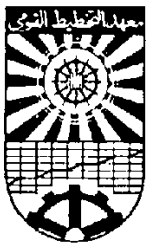

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٠)

الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر
وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦

يناير ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

أعضاء فريق البحث

أ.د. عزة عبد العزيز سليمان — الباحث الرئيسى

أ.د. سيد محمد عبد المقصود

أ.د. السيد محمد كيلانى

أ.د. علا سليمان الحكيم

أ.د. محاسن مصطفى حسنين

د. بثينـــــه الديـــــب

د. محمد عبد اللطيف خفاجى

د. عزت صالح نمر زيان

د. فريد أحمد عبد العال

وقام بأعمال النسخ على الكمبيوتر السيدة/أميمة أحمد محمد سلطان

المحتـــويات

		رقم الصفحة
مقدمة الدراسة		١
الفصل الأول:	مناهج تنمية المرآه والفجوه النوعية والجهود الدولية " الاطار النظرى "	٥
١٠	مقدمة:	٥
٢٠	مناهج وسياسات التنمية وعلاقتها بالنوع الاجتماعى	٧
٣٠	المحاور الأساسية لمنهج النوع والتنمية	٨
٤٠	الفجوة النوعية	١١
	١/٤ المفهـــوم	١١
	٢/٤ مجالات الفجوه النوعية	١١
	٣/٤ الفجوه بين المرأه والرجل في سوق العمل	١٣
	٤/٤ الفجوه بين المرأه والرجل وفرص التعليم والتدريب	١٥
٥٠	أشكال ومستويات الفجوه النوعية ومدى اسهام الـبرامج والمشروعـات في تمكين المرأه	١٧
٦٠	الاطار التحليلى للنوع والتنمية	٢٠
٧٠	التنمية المستدامه وأهمية التوازنات لتحقيقها	٢١
الفصل الثانى :	وضع المرأة في التشريعات المختلفة	٢٣
	أول قاضيه في التاريخ .... مصريه	٢٣
١٠	المرأة في الحضاره المصرية وفي الحضارات الأخرى	٢٤
	١/١ المرأه في الحضارات الاخرى غير المصرية	٢٤
	٢/١ وضع المرأة المصرية القديمة	٢٥
٢٠	المرأه في التشريعات المصرية الحديثة	٢٨
	١/٢ المرأه في الدستور المصرى	٢٩
	٢/٢ وضع المرأه في القوانين المختلفة	٢٩
٣٠	أسباب الاختلاف بين واقع التشريع والتطبيق الفعلى	٣٣
٤٠	بعض أوجه القصور بالنسبة لوضع المرأة في التشريعات	٣٥

رقم الصفحة

الفصل الثالث:	تطور حجم وهيكل القوى العامله والتباين حسب النوع ١٩٨٦-١٩٩٦	٣٩
٠١	مقـــــدمة	٣٩
٠٢	السكان داخل وخارج قوة العمل والتباين النوعى	٣٩
١/٢	حجم القوى العامله	٤٢
١/١/٢	معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادى	٤٤
٠٣	هيكل القوى العامله	٤٧
١/٣	الهيكل العمرى للقوى العاملة	٤٧
١/١/٣	معدل النشاط حسب العمر	٤٩
٢/٣	الهيكل التعليمى للقوى العاملة	٥١
٣/٣	الحالة العملية للقوى العاملة	٥٣
٤/٣	القوى العاملة حسب القطاع المؤسسى	٥٥
٥/٣	الهيكل المهنى للقوى العاملة	٥٨
٦/٣	القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادى	٦٠
الفصل الرابع:	الفجوة النوعية فى هيكل البطالة فى سوق العمل المصرية	٦٣
٠١	تمهيد	٦٣
٠٢	سوق العمل المصري ـــ خصائصه ومحدداته	٦٥
١/٢	العوامل المؤثرة فى سوق العمل	٦٥
٢/٢	بعض الخصائص السلبية لسوق العمل لمصرى	٦٧
٠٣	تطور الفجوة النوعية لظاهرة البطالة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)	٧٢
١/٣	البطالة على المستوى القومي	٧٢
٢/٣	البطالة على مستوى المحافظات	٧٥
٣/٣	الفجوة النوعية للبطالة على مستوى المحافظات	٧٧
٠٤	البطالة حسب الحالة التعليمية والنوع (١٥ سنة فأكثر) وفقا لبيانات ١٩٩٦	٨٠
١/٤	التوزيع النسبي للبطالة على مستوى محافظات مصر حسب الحالة التعليمية والنوع	٨٠
٢/٤	الفجوة النوعية للبطالة حسب الحالة التعليمية وفقا لبيانات ١٩٩٦	٨٣

		رقم الصف
الفصل الخامس :	الفجوه النوعية في هيكل القوى العامله الريفية	٨٧
٥٠١	مقدمـــــه	٨٧
٥٠٢	مفهوم التنمية الريفية	٨٩
٥٠٣	أشكالية الدراسة	٨٩
	أولاً: طغيان دور المرأه البيولوجى في انجاب الأولاد	٩١
	ثانيا: التعليم الذى تناله المرأه	٩٢
	ثالثا: مساهمة المرأه في النشاط الاقتصادى وتدريبها مهنيا	٩٣
	رابعاً: القوانين والتشريعات المتصله بمركز المرأه القانونى وعمالتها في القطاع الزراعى	٩٣
٥٠٤	دور المرأه في تنمية المجتمع الريفى	٩٤
٥٠٥	الفجوه النوعية في هيكل القوى العاملة اقليميا	٩٥
٥٠٦	استراتيجية تفعيل دور المرأه الريفية في مجال العمل الزراعى	٩٦
١/٦	أختيار العاملات المصريات والقائدات الريفيات	٩٦
٢/٦	تدريب الفئات المختلفة	٩٨
٣/٦	المشروعات والبرامج	٩٨
٤/٦	طرق الإتصال	٩٩
٥/٦	التقـــــويم	٩٩
٥٠٧	مشروع تنمية المرأه الريفية	٩٩
١/٧	المعالم الرئيسية للمشروع	١٠٠
٢/٧	وصف المشروع	١٠٠
٣/٧	مجالات المشروع	١٠١
٤/٧	فريق العمل بالمشروع	١٠٥
الفصل السادس:	الفجوه النوعية في حجم هيكل قوة العمل في قطاع الصناعة	١٠٩
٦٠١	مقـــــدمة	١٠٩
٦٠٢	تطور العمالة والفجوه النوعية في النشاط الصناعى ١٩٨٦-١٩٩٦	١١٠
١/٢	تطور العمالة	١١٠
٢/٢	الفجوه النوعية ٨٦-١٩٩٦	١١٠
٦٠٣	الفجوه النوعية في النشاط الصناعى حسب ملكية القطاع	١١٢
١/٣	الفجوة النوعية في العمالة الصناعية بالقطاع الحكومى	١١٢
٢/٣	الفجوة النوعية في العمالة الصناعية بالقطاع العام	١١٣

رقم الصفحة

	٣/٣ الفجوة النوعية في العمالة الصناعية في القطاع الخاص ١٩٩٦	١١٤
	٤/٣ الفجوه النوعية في الآجور بالنشاط الصناعى	١١٥
٠٤	الفجوه النوعية في العماله في قطاع الصناعة حسب هيكله الداخلى ١٩٩٦	١١٦
٠٥	الفجوه النوعية في قطاع الصناعة على المستوى الاقليمى ٨٦-١٩٩٦	١١٩
	١/٥ على مستوى جملة قطاع الصناعة	١٢٠
	٢/٥ على المستوى التفصيلى لقطاع الصناعة	١٢٠
الفصل السابع:	تخطيط وسياسات النوع وقضية عمالة الأطفال	١٢٦
٠١	مقـــدمة	١٢٦
٠٢	ظاهرة عمالة الأطفال (ذكور وأناث)	١٢٧
٠٣	قضية عمالة الأطفال في مصر	١٢٨
	١/٣ حجم عمالة الأطفال حسب النوع	١٢٨
	٢/٣ خصائص عمالة الأطفال	١٣٣
٠٤	ظروف عمالة الأطفال	١٣٤
	١/٤ الحد الأدنى لسن الحدث	١٣٤
	٢/٤ المستوى الصحى للأطفال العاملين	١٣٥
	٣/٤ الاجراءات الادارية	١٣٦
	٤/٤ نوع المعاملة في المنشآت	١٣٩
	٥/٤ مدى وجود اصابات أثناء العمل	١٤٠
٠٥	توصيات معالجة ظاهرة عمالة الأطفال في مصر	١٤٠
	١/٥ حلول طويلة الأمـــد	١٤١
	٢/٥ حلول قصيرة الأجـــل	١٤١
٠٦	السياسات التى يمكن أتخاذها للحد من ظاهرة عمالة الأطفال	١٤٢
	نتائج الدراسة	١٤٣
	المراجع	١٤٨
	الملاحق	١٥٤
	المصطلحات	١٥٥
	الملحق الاحصائى	١٥٦

١ - مقدمـــــة:

تهدف التنمية البشرية إلى توسيع خيارات الناس فهى من أجلهم وبهم ولذلك فهى تهتم بتحقيق العدالة والانصاف من اجل الوصول إلى أعلي معدل للمشاركة لكل من المرأة والرجل لتحقيق أعلـــى استفاده من ثمار عملية التنمية.

وبالرغم مما حققته المرأة المصرية من نجاح ومساهمة في الأنشطة المختلفة إلا أنها مازالت تعـــانى من سلبيات تعوق تقدمها في سوق العمل وفي تطبيق مبدأ المساواه بينها وبين الرجـــل. ومـــن أهـــم المشاكل التى تعانى منها المرأة في سوق العمل هي مشكلة البطالة حيث أخذت في التزايد نتيجة للآثـــار السلبية للاصلاح الاقتصادى والخصخصة فقد تراجعت الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين مما أثر كثيراً على عماله المراة ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود تكافؤ في فرص العمل المتوفره لكـــل مـــن الذكـــور والإنـــاث .وتشير البيانات الرسمية المتاحه إلى زيادة معدلات البطالة بين الاناث هـــذا بالاضافـــة إلى وجود اتجاه في سوق العمل بتفضيل توظيف الذكور عن الإناث (القطاع الخاص). هـــذا إلى جـــانب القدرة التنافسية لقوه العمل من الإناث في مواجهة قوه العمل من الذكور بسبب حرمان الإناث مـــن فرص ملائمه للتعليم والتدريب ومن ثم تدنى مستوياتهن المهارية.

ولذلك اهتمت الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر ومنـــهج التنميـــة البشرية بدور المرأة في عملية التنمية. اذ تعتبر مشاركة المرأة في العمل المنتج اضافة ايجابية لدفع حركة المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. فضلاً عن أن الاهتمام بالمرأة يتفق والتوجهات الحضارية المتصله بقضايا تحرير المرأة ومساهمتها في اثراء الفكر الانسانى وتطوره.

ويعكس هذا الاهتمام ما وقعت عليه مصر من اتفاقيات دولية خاصه بحقوق المرأه سياسياً والقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وبالتالى اهتمت هذه الدراسة بتحليل بيانات حجم وهيكل قوة العمـــل المصرية حسب النوع وعلى المستوى الإقليمى (كلما تيسر بيانات لذلك) لمعرفة مدى وحجم الفجـــوة النوعية ، وبالتالى أقتراح بعض الحلول والسياسات اللازمة لتحقيق درجة أكبر من العدالة في توزيـــع فرص العمل الجديده بين المرأة والرجل وحسب مفردات هيكل قوة العمل.

إن جهود الدولة الموفقة والمستمره في تحقيق برنامج الاصـــلاح الاقتصـــادى والخصخصـــة والاستعدادات التى تتم للتجهيز لدخول مصر الى القرن القادم بخطى ثابتة ومحاولة عدم تعريض المواطن المصري (الاقتصاد المصرى واجهزته السياسية) الى أى هزه تنتكس من مكاسبه التى حققـــها بجـــهده وصبره خلال السنوات السابقة لتدعو الى اتخاذ القرارات الرشيده لضمان أستمرار جـــهود التنميـــة وتحقيق العدالة بين نصفى المجتمع الرجل والمرأة ضماناً لمشاركة المرأة بنصيب نسبى عـــادل في جـــهود

التنمية والحصول العادل على ثمار التنمية . وهذا يتطلب قدر كبير من المعلومات والبحوث والدراسات التى تمكن السلطات الاقتصادية السياسية من اتخاذ القرارات الرشيده التى تمكنها تحقيق ذلك .

٢- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على حجم الفجوة النوعية وتطورها في قوة العمل في محافظات مصر خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ . من خلال دراسة وتحليل الجوانب التالية:-

١- تطور حجم وهيكل قوة العمل حسب النوع .

٢- حجم وهيكل البطالة حسب النوع .

٣- حجم وهيكل الفجوة النوعية في المهن وخاصة المهن التى يزيد طلب عمل المرأة عليها .

٤- حجم وهيكل الفجوة النوعية في بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الزراعة والصناعة .

٥- ظاهره عمالة الأطفال (ذكور وإناث) .

بهدف وضع المقترحات المناسبة للحد من حجم هذه الفجوه في المستقبل لتحقيق العدالة والمساواه والتمكين للنوع من أجل الوصول إلى التنمية المستدامه .

ولتحقيق أهداف البحث السابق الإشارة إليها فقد تم تقسيم البحث الى الأجزاء التالية:-

الفصل الأول، وقد تم في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم الجديدة للقارئ والباحث المتخصص في التخطيط عن موضوع الفجوه النوعية (التباين بين المرأه والرجل في فرص الحصول على العمل والانتفاع من ثمار التنمية)، مثل تطور مناهج وسياسات النوع ومفهوم الفجوه النوعية وأساليب التخطيط للنوع الاجتماعى لتحقيق العدالة والمساواه للنوع (المرأة الرجل) في جميع الفرص المتاحه وتمكين المرأة لتنمية نفسها واسرتها ومجتمعها الصغير والكبير .

أما الفصل الثانى فيتناول التشريعات والقوانين الخاصه بتنظيم الحقوق والواجبات بين نصفى المجتمع من أجل تحقيق العدالة ، وذلك من خلال عرض التشريعات المنظمة لعمل المرأه في مصر .

ووضع المرأه في التشريعات المصرية الحديثة (الدستور ، القوانين) وبعض أوجه القصور في هذه التشريعات . وذلك بهدف التخطيط لتقوية دور المرأه في المجتمع وزيادة درجة فاعليتها في جهود التنمية هو مكسب لها ولجميع الأطراف في المجتمع .

أما الفصل الثالث والرابع فقد قدما تحليل للفجوه النوعية في حجم وهيكل قـــوة العمـــل المصرية، مثل هيكل النشاط الاقتصادى وهيكل الاعمار وكذلك هيكل المهن والقطاع المؤسسى. وقد أفرد البحث تحليلاً خاصاً عن البطالة والنوع لما في ظاهرة بطاله المرأه ما يتطلب القاء الضـــوء عليـــه لتخطيط توليد فرص عمل للمرأه وزيادة مساهمتها في قوة العمل.

ويتناول الفصل الخامس الفجوه النوعية في هيكل القوى العاملة الريفية مع التركيز على دور المرأة في تنمية المجتمع الريفى.

ويعرض الفصل السادس الفجوه النوعية في النشاط الصناعى وتطورها في كل مـــن القطـــاع الحكومى والعام والخاص.

وأخيراً قدم الفصل السابع اشارة لعماله الأطفال ومدى خطوره هـــذه الظـــاهره وعلاقتـــها بالقصور في جهود التنمية في قطاع التعليم والتربية والأسره والصحة... الخ.

هذا وتأمل مجموعة البحث ان يقدم هذا الجهد بعض ما ينشده العاملون في مجـــال التخطيـــط والتنمية بصفه عامه والتخطيط للنوع الاجتماعى بصفه خاصه.

الفصل الأول

الفجوه النوعيه ومناهج تنمية المرأة والجهود الدولية

" الاطار النظرى "

الفصل الأول

الفجوه النوعيه ومناهج تنمية المرأة والجهود الدولية

" الاطار النظرى "

١ . مقدمـــــة

لقد كان الطريق للعدالة بين المرأة والرجل شاقا وطويلا، حيث بدأ منذ عام ١٩٤٦ بانشـــاء لجنة لتقييم أوضاع المرأة منبثقة من المجلس الإقتصادى التابع للأمم المتحدة . وتجتمع هذه اللجنة سنويا بصفة دورية ويصدر عنها اعلان لدعم وتنمية (Promote) حقوق المرأة وتقييم أحوالها على مســـتوى العالم .

وفي عام ١٩٥٢ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحده مؤتمرا تبنى حقوق المرأه السياسية وذلك لتأكيد حق المرأة في التصويت في الانتخابات وممارسة وظائفها العامة . وفي عام ١٩٥٧ عقد مؤتمـــرا آخر يهتم بمصير المراة المتزوجة وحصولها على جنسية الزوج كما أكد مؤتمر ١٩٦٢ حـــق المـــرأة في الزواج وحدد الحد الأدنى لسن الزواج وتوثيقه، كما تقرر في هذا المؤتمر حق المرأة في الموافقـــة علـــى الزواج والطلاق .

وقد تم الاتفاق على الغاء التمييز ضد المرأة في جميع المجالات الاجتماعيـــة والأســـرية وفقـــا للأعلان التى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧ والذى سمى " اعلان التمييز ضد المـــرأة " كذلك عقد المؤتمر الأول للمراة في المكسيك عام ١٩٧٥ والذى اعتبر عاما دوليا للمرأة وتقرر في هذا المؤتمر برنامج عمل يتبناه الرجال والنساء لتنفيذ أهداف هذا المؤتمر . وأعتبرت الفترة مـــن ١٩٧٦ – ١٩٨٥ " عقدا عالميا للمرأة " فيما يختص بالعدالة والتنمية والسلام، كما اكـــدت الجمعيـــة العامـــة مقترحات مؤتمر المكسيك" .

وفي عام ١٩٧٩ عقد مؤتمر تبنى الغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، وقد أصدر هذا المؤتمـــر قائمة دولية لابراز حقوق المرأة وانهاء التمييز الذى يمنع أو يحد من حقوق المرأة في المساواه في النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحياه المدنية . وفي عام ١٩٨٠ عقد المؤتمر الثانى للمرأة في كوبنهاجن لتقييم التقدم الذى تم إحرازه خلال عقد المرأة، وتبنى هذا المؤتمر ورقة عمل خاصة

بصحة وتعليم وعمل المرأة ، وطالب المؤتمر الهيئات المسئولة بجمع وتحليل البيانات المختلفة الخاصة بوضع المرأة في العالم.

كما عقد في نيروبى عام ١٩٨٥ المؤتمر الثالث للمرأة لتقييم الانجازات المحققه من قبل الأمم المتحدة في عقد المرأة، وحضر هذا المؤتمر الآلاف من الرجال والنساء من ١٥٧ دولة، وقامت حكومة نيروبى بتقديم مقترحات لتحسين وضع المرأة حتى عام ٢٠٠٠ وقد وافقت حكومات الدول الأخرى عليها ، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت هذه الوثيقة ميثاقاً للعمل لتحقيق العدالة بين الرجل والمرأة. وناقشت هذه الوثيقة العديد من قضايا المرأة منها:-

- التقييم الاقتصادى غير العادل والمتدنى لعمل المرأة.
- أهمية أن يكون للمرأة دورا أكبر في أتخاذ القرار.
- العنف ضد المرأة.
- ضرورة أن تشمل الإحصاءات الدورية أحوال المرأة.

وفضلا عما سبق، ففي الفتره من ١٩٩٢-١٩٩٤ عقدت عدة مؤتمرات للإهتمام بشئون المرأه تضمنت موضوعات مختلفة مثل مؤتمر البيئة والتنمية والذى عقد في ريودى جانيرو، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان في فيينا، وايضا مؤتمر السكان والتنمية والذى عقد في القاهرة. وليس هذا فحسب ولكن عقد في عام ١٩٩٥ مؤتمران، كان احدهما عن التنمية الإجتماعية والذى اقيم في كوبنهاجن وقد تناول قضايا النوع من منظور السياسة العامة، واكد هذا المؤتمر أنه لا يمكن أن يحدث تغيير أو تطوير في المجتمعات إلا إذا كانت هناك عدالة فيما يخص العلاقة التبادلية بين المرأة والرجل. وثانيهما هو مؤتمر المرأة الرابع والذى عقد في بكين والذى أكد أهمية متابعة تنفيذ الإستراتيجيات الخاصة بوضع المرأة في المجتمع.

٢ . مناهج وسياسات التنمية وعلاقتها بالنوع الاجتماعى

تؤكد المدرستان الرئيسيتان (المرأة في التنمية والنوع والتنمية) اعترافا دولياً متزايداً بأن المرأة جزء لا يتجزأ من مجتمعها وأن التنمية المتواصلة والشاملة لا تتم إلا بالمساهمة الكاملة والمتساوية بين كل من النساء والرجال .

فقد كان هناك اعتقاداً سائداً في الخمسينات مع بداية السنوات الأولى لبرنامج التنمية ان فوائد التنمية سوف تتساقط على الأسر المحتاجة من خلال عائلها وأن أثر التنمية لا يفرق بين الرجل والمرأة، إذ كان ينظر إلى النساء كمنتفعات سلبيات من التنمية ولسن مشاركات فيها في إطار الدور الانجابي ورعاية الأطفال الذى حدد لهن . ولهذا كانت المشروعات التنموية التى وجهت لهن تخاطب احتياجاتهن العملية المرتبطه بدورهن الانجابي الاسرى مثل صحة الأم والطفل والتغذية وغيرها . . . . .

ولما كانت نتائج هذه السياسات التى ركزت على الاحتياجات العملية لم تؤتى ثمارها أخذت سياسات التنمية المرتبطة بالمرأة والنوع تاخذ مجرى آخر، إذ ركزت على تلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء ومسكن وأمن وأمان . فقد أدركت الحكومات والهيئات الدولية إن المرأة هى " أفقر الفقراء " فبدأت المشروعات تركز على مساعدة النساء لتحسين أوضاعهن الاقتصادية من خلال التعليم والتدريب المهنى واكتساب المهارات المختلفة بالإضافة إلى برامج خدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة . وفيما يلى عرض لمناهج التنمية المختلفة التى عالجت موضوع تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بين المرأة والرجل .

لقد أوضحت نتائج البحوث المختلفة المرتبطة بتنمية المرأة أن النساء مشاركات في التنمية ولكنهن غير متساويات مع الرجال . وهو ما أظهره منهج المرأة في التنمية **Woman in Development** في أواخر السبعينات وكانت القاعدة التى اعتمد عليها هذا المنهج ما ظهر من نتائج أوضحت أن مشروعات التنمية قد زادت من الأعباء على النساء دون زيادة في إمكانية حصولهن على الموارد أو حتى التمتع بقوه اتخاذ القرار بحيث عملت هذه المشروعات ضد مصالح النساء .

ولذلك يهدف " منهج المرأة في التنمية " إلى ادماج المرأة في عملية التنمية وزيادة مشاركتها من خلال ادماج المشروعات الخاصة بها في سياق عملية التنمية المستمرة لكى تصبح ضمن النسيج العام للتنمية وليس كمشروعات مستقله . فقد أضافت الاستراتيجيات التى وضعت في السبعينات المشروعات التى تزيد من دخل المرأة وتحسين قدرتها على رعاية شئون بيتها إلا أن هذه الاستراتيجيات لم تضع في اعتبارها التمييز الناتج عن النوع الذى يعتبر في الواقع السبب الرئيسى في تقليل دور المراة بل في بعض